ان الحكومة التي ينبع تحملها المسؤولية من انتخاب الشعب لها ، قد عملت وستمضي في العمل بجهود عظيمة من اجل منع الحرب واحلال السلام ٠ و قول بقلب مطمئن ان هناك من بين أعز اصدقائي من يدعون ، وحتى يحتجون ، على ان حكومتي قد قطعت شوطا بعيدا في اقتراحاتها وخطتها الموضوعة بادق تفاصيلها من اجل السلام ٠ حقيقة هي ان الاردن ومصر ، دون ان اذكر دولا عربية اخرى ، تطلب منا ان نعطيها منذ البداية تعهدا بالانسحاب ؟ الكامل حتى الملمتر الاخير من حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وكذلك ما يسمى تقرير المصير للعرب من سكان يهودا والسامرة وغزة ، او بكلمات بسيطة : اقامة دولة فلسطينية في غزة وعلى سفوح وقمم الجبال التي تسيطر من كل النواحي على السهل الساحلي حيث تتركز غالبية شعبنا رجالا ونساء واطفالا ٠ ارجو من كل واحد منكم ان يرد برسالة شخصية اذا كان يوافق على هذين المطلبين العربيين ٠ لا حاجة لاضيف ان قبول هذين المطلبين لا يشكل سلاما وانما عكس ذلك ، سفك دماء دائم ، واستمرار الاضرار بمواطنينا ، وتعريض كيان دولتنا للخطر ٠ ولكن الحقيقة هي أن أي اتفاق مهما كان اسمه بيننا وبين العرب مرتبط ومرتهن اليوم بقبول هذين الشرطين ٠ وارجو ان تقولوا لي : هل تقبلون او لا تقبلون ؟ .

« ليس علي ان ارد بالنيابة عنكم ٠ واذا كنتم كالاغلبية الساحقة من هذا الشعب ، ترفضون هذا الطلب المزدوج ، فدعوا حكومتكم المنتخبة تدير المفاوضات من اجل السلام على اساس قراراتها ومهمتها » ٠

من الواضح ان رسالة الضباط تختلف من حيث المضمون عن رسالة التلاميذ ٠ فبينما تعرضت رسالة التلاميذ الى ما ينبغي عمله تجاه السلام ، اكتفت رسالة الضباط بالاشارة الى ما لا ينبغي عمله ، وذلك على شكل نقد للحكومة ودعوة لها بعدم تفضيل ثلاثة امور على السلام ، وهي : ارض ـ اسرائيل الكبرى ، واقامة مستوطنات خارج « الخط الاخضر » ، أي حدود اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ ، وابقاء السيطرة الاسرائيلية على اعداد كبيرة من السكان العرب في المناطق المحتلة ٠

وبسبب وعي رئيس الحكومة مناحيم بيغن لتهرب المبادرين بالرسالة من اتخاذ موقف محدد تجاه النقاط التي يتطلب السلام الانسحاب اليها من هذه المنطقة العربية او تلك ، وكذلك تجاه مصير الشعب الفلسطيني ، لم يجد نفسه بحاجة الى نسب امور اليهم لم يدعوها لانفسهم ، كما فعل مع التلاميذ الذين كانوا اوضح بكثير في تحديد مواقفهم تجاه السلام ٠ ولذلك لجأ الى اسلوب الاحراج بتحديه اياهم بأبداء موقف محدد تجاه الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ادراكا منه ان اصحاب